

الدرس المائة وعشرون

ملاحظة أخرى: لا بأس مضافاً إلى ما ذكر أن نقول: إذا عمل المكلف بلا تقليد ثم انكشف له أن عمله كان مطابقاً لفتوى المجتهد الذي كان عليه تقلide وكانت فتواه حجة عليه، مثلاً عمل عشر سنوات بلا تقليد ثم أراد أن يقلد مجتهداً مضى على عمله بالنسبة إلى زمن تقلide عشرات السنين ولكن كان عمله مطابقاً فتواه، فإذا قلنا إن فتواه هذا المجتهد لا أثر لها بالنسبة إلى أعماله السابقة إذن صحيح.

إن قلت: إن أدلة مشروعية التقليد وأدلة حجية الفتواه لا تأثير لها وقاصرة بالنسبة إلى أعماله السابقة، فكيف تقول في هذا المورد إن أعماله السابقة كانت صحيحة فلا تحتاج إلى الاعادة، أليس هذا تأثير في الأعمال السابقة.

قلت: المهم في هذا المورد هو مطابقة عمل المكلف لفتوى المجتهد الذي كان يجب عليه أن يقلد، إن لم يكون مقلده خلال العشر سنوات الماضية، ولكن لما أراد أن يقلد وكان عمله السابق مطابقاً لفتواه نقول إن عمله هذا صحيح إن لم يلتزم في السابق بتقليد هذا المجتهد وكان التقليد ثابتاً في مكانه وزمانه.

دليل آخر: يظهر من بعض الكلمات وجود الإجماع في هذا المورد بالأخص في باب العبادات والمعاملات، وذلك إذا قام المكلف بأمر عبادي معاملاتي وما تقتضي ورجم إلى مجتهده ورجح إلى مجتهد آخر فلا يجب عليه الاعادة لما سبق من أعماله العبادية والمعاملاتية.

يواجه هذا الإجماع إشكالين مهمين:

الإشكال الأول: لم يثبت مثل هذا الإجماع صغيراً عند الفقهاء بهذا المعنى.

الإشكال الثاني: يواجه هذا الإجماع في بعض الكلمات معارضًا حيث أدعى

صفحة 451

العلامة في بعض كتبه إجماعاً مخالفًا له، وقال: قام الإجماع على بطلان عمله، يعني هناك اجماع على لزوم الاعادة، إذن الإجماع لا يكون دليلاً خاصة على ما نحن فيه، والدليل هو ما ذكرناه، وقيل هناك أدلة خاصة مثل السيرة والعسر والحرج ولكنها جماعاً ترجع إلى باب الإجزاء، وليس هناك دليل كلي خاص في العسر والحرج، بل الكلام في الموارد الخاصة المطلوبة في أدلة التقليد، لأننا وصلنا إلى هذا الأمر المطلوب من أدلة التقليد وأدلة الفتواه، وهو أن قول المجتهد الفعلي لا يتمكن أن ينقض حجية قول المجتهد السابق، وليس لقوله تأثير على الأعمال السابقة التي قام بها المكلف، نعم إن لقوله تأثير على أعماله اللاحقة، وما بقي في هذه المسألة ما أشار إليه السيد من القول بالتفصيل، وأمّا في العبادات والعقود والايقاعات، فقد اختار السيد الصحة، مثلاً لو عقد على امرأة باللغة الفارسية طبقاً لفتوى المجتهد الذي كان يقلد، كان عقده صحيحاً، ولو مات هذا المجتهد وقال المجتهد الفعلي لا يجوز العقد بالفارسية، قال السيد: يبني على الصحة، ولكن في الأحكام الوضعية مثل الذبح والغسالة، قال السيد: يبني على قول المجتهد

إشكال: أشكل أكثر محشى العروة على السيد كالسيد الخوئي في (التنقیح) والسيد الحکیم في (المستمسک) والوالد المعظم (دام ظله) في (تفصیل الشریعة) في هذه المسألة وقالوا: لا وجه لهذا التفصیل، أمّا السيد الخوئي (قدس سره) فقد قال في (التنقیح)⁽¹⁾: لا محصل لهذا التفصیل، لأنّه إذا كان قول المجتهد الأول معتبراًبقاء يجب أن يكون صحيحاً في جميع هذه الموارد، وإذا لم يكن معتبراً يبطل في جميع تلك الموارد.

وأمّا السيد الحکیم (قدس سره) فقد قال في (المستمسک)⁽²⁾ ذاكراً إشكالاً ومعیاراً للمسألة:

1- التنقیح، ج 1، ص 30.

2- المستمسک، الطبعة القدیمة، ص 39.

صفحه 452

أمّا الإشكال فهو: إنّ ما ذكره السيد ببقاء النجاسة على يد المکلف بعد موت المجتهد الأول ارتباط على بقاء الغسالة ونجاستها في زمن المجتهد الثاني، نقول: لا يمكن الانصياع لهذا الكلام، لأنّ اليد إثر ملاقاتها بالغسالة في زمن تقلید المجتهد الأول كانت طاهرة، والآن كذلك، ولا يمكن أن يقال بما أنّ الغسالة نجسة بفتوى الثاني فالید أيضاً نجسة تبعاً لذلك، وكذلك الأمر بالنسبة للذبح بالآلة غير حديدية.

وأمّال المعيار: فقد ذكر السيد الحکیم (قدس سره) في المستمسک معياراً لذلك وقال: «والمعيار أنّ الأثر الثابت، حال التقلید الثاني، إن كان من آثار السبب الواقع في حال التقلید الأول، فالعمل فيه على تقلید الأول، وإن كان من آثار امر حاصل حين تقلید الثاني، لو كان هناك مسکر، فأفتقى الأول بطهارته فرتب على أحكام الطهارة - تكون يده ولباسه الملاقي لليد طاهر ولا إشكال في الصلاة فيه - ثم مات، ففائد من يقول بنجاسته ووجب عليه اجتنابه - يعني بعد تقلید المجتهد الثاني - لأنّ الحكم المذكور من آثار ذاته الحاضرة».

على أية حال، فإنّ ما قدمه السيد الحکیم (قدس سره) من معيار هو النظر في الآثار، إذا كان الأثر من المجتهد الأول حكم بالطهارة وإذا كان المجتهد الثاني حكم بالنجلسة، غالباً تبعه الآخرون في هذا المعيار الذي يرتبط بأثر السبب الذي ينشأ من التقلید في زمن كل من المجتهدين، ويتجدد الأسباب تتجدد الآثار.

نفهم من هذا المعيار والمعايير الأخرى أنّ ما ذكره السيد من التفصیل يمكن اعتباره صحيحاً من جهة، ومن جهة أخرى غير صحيح، ولكن الأكثرين اعتبروا هذا التفصیل تفصیلاً غير صحيح، وذكر البعض تعبيراً آخر هو: كل ما يكون اثراً لما حكم به المجتهد السابق، يجوز ترتبه - يعني جوازه - وكل ما كان ملازماً لما حكم به لا أثر له كما في وجوب صلاة الجمعة في الأسبوع الذي مات فيه المجتهد الأول».

صفحه 453

على أية حال، فإنّ ما أشار إليه السيد (قدس سره) من المعيار والضابطة له وجه وما ذكره الإمام الراحل (قدس سره) من الاطلاق في صحة ما عمله المکلف في زمن المجتهد الأول، ولكن نفهم من ظاهر عبارة (التحریر): يجب البناء على الصحة مع أنه (قدس سره) لم يكتب حاشية على عروة السيد في هذه المسألة، وبذلك يمكن القول إنّ تفسیر السيد للمسألة وذلك يظهر الفرق الموجود في كلام السيد (قدس سره).